مراحل ودوافع تطور سياسة الاتحاد الاوروبي تجاه جمهوريات اسيا الوسطى

رانية حسين هاشم أ.د. نوار محمد ربيع
rania.hussien@uomustansiriyah.edu.iq nmrk.942002@uomustansiriyah.edu.iq
الجامعة المستنصرية /كلية العلوم السياسية

الملخص :

تناول البحث مراحل تطور سياسة الاتحاد الاوروبي تجاه جمهوريات اسيا الوسطى، حيث تعود العلاقات بين الاتحاد الاوروبي وتلك الجمهوريات الى اكثر من ربع قرن، اذ اعترف الاتحاد باستقلال هذه الجمهوريات في ٣١ كانون الاول ١٩٩١. لكنه لم يظهر اي اهتمام ملحوظ بهذه المنطقة حتى عام ٢٠٠٧، وذلك لعدة اسباب منها عدم ثقة الزعامات الجديدة التي كانت تمثل امتداد للحقبة السوفيتية، والحكم الاستبدادي السائد في المنطقة، الذي يتعارض مع سياسة الاتحاد الاوروبي التي تسعى الى نشر الديمقراطية واحترام حقوق الانسان، من جانب اخر استطاع الاتحاد الاوروبي تعزيز علاقاته مع جمهوريات المنطقة تدريجياً، فقد ادت العلاقات التجارية والدبلوماسية دورا مهما في زيادة تأثيره على جمهوريات المنطقة فيمكن عدها المنطلق الاساسي في علاقاته مع تلك الجمهوريات، وعلى هذا الاساس حظيت العلاقات التجارية واطلاق البرامج الاقتصادية والامنية مع جمهوريات اسيا الوسطى باهتمام كبير من قبل الاتحاد الاوروبي. اما بالنسبة لدوافع الاتحاد الاوروبي نحو جمهوريات اسيا الوسطى، فهنالك عدة دوافع منها الجيوبوليتيكية والستراتيجية والدوافع السياسية والاقتصادية، وكذلك الامنية التي كان لها دور كبير في توجه الاتحاد الاوروبي نحو جمهوريات اسيا الوسطى.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الاوروبي، جمهوريات اسيا الوسطى، ستراتيجية الشراكة ، ستراتيجية التعاون.

Stages and Motivations of the Evolution of EU policy towards the Central Asian republics

Prof. Dr. Nawar Mohammed Rabie Rania Hussein Hashem
nmrk.942002@uomustansiriyah.edu.iq rania.hussien@uomustansiriyah.edu.iq
Al-Mustansiriya University / College of Political Science

Abstract :

The study focused on examining the stages of development of the European Union's policy with the Central Asian republics. Relations between the European Union and these republics date back more than a quarter of a century, as the Union recognized the independence of these republics on December 31, 1991. However, it did not show any significant interest in this region, for several

reasons, including the lack of trust in the new leaderships, which represented an extension of the Soviet era, and the prevailing authoritarian rule in the region, which conflicted with the European Union's policy of spreading democracy and respecting human rights. On the other hand, the European Union was able to gradually strengthen its relations with the region's republics. Trade and diplomatic relations played an important role in increasing its influence on the region's republics, and can be considered the basic starting point for its relations with these republics. On this basis, trade relations and the launch of economic and security programs with the Central Asian republics received great attention from the European Union. As for the European Union's motives towards the Central Asian republics, there are several motives, including geopolitical, strategic, political and economic motives, as well as security motives, which played a major role in the European Union's orientation towards the Central Asian republics.

Keywords: European Union, Central Asian Republics, Partnership Strategy, Cooperation Strategy.

المقدمة :

يُعد اهتمام الاتحاد الأوروبي بصياغة ستراتيجيات فاعلة مع جمهوريات آسيا الوسطى دليلاً على رغبته في تعزيز حضوره كقوة مؤثرة في هذه المنطقة والحفاظ على علاقاته الستراتيجية معها، بعد ان كان دوره محدوداً في المنطقة عقب الاستقلال عام ١٩٩١، حيث تعد جمهوريات آسيا الوسطى ذات أهمية جيوسياسية واقتصادية وعسكرية كبيرة، ما جعلها محور اهتمام العديد من القوى الإقليمية والدولية، وفي هذا السياق، برز الاتحاد الأوروبي كإحدى هذه القوى التي سعت إلى بناء علاقات تعاون وتحالفات متنوعة مع دول المنطقة، لاسيما في ظل التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، واستقلال هذه الجمهوريات. وتستند أهمية جمهوريات آسيا الوسطى بالنسبة للاتحاد الأوروبي إلى مقوماتها الجيوبوليتيكية؛ فهي تمثل حلقة وصل استراتيجية بين أوروبا وآسيا، فضلاً عن ثرواتها الطبيعية من النفط والغاز، كما أن هذه المنطقة تُعد مسرحاً للتنافس بين القوى الكبرى، ما يدفع الاتحاد الأوروبي إلى تكثيف جهوده لتوسيع نفوذه وتعزيز علاقاته، مع دولها من خلال التركيز على الجوانب السياسية، الاقتصادية، المتمثلة بالتبادل التجاري وزيادة الاستثمار والتعاون في مجال الطاقة، وكذلك الدوافع الأمنية، المتمثلة بمكافحة الارهاب والجريمة المنظمة، والحد من التسلح.

لذلك تم تخصيص هذه الدراسة لتوضيح مراحل تطور سياسة الاتحاد الاوروبي مع جمهوريات اسيا الوسطى، وكذلك توضيح الدوافع التي جعلت الاتحاد الاوروبي يتجه نحو هذه الجمهوريات وتحقيق اهدافه في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والامنية.

اهمية البحث:

يسلط البحث الضوء على طبيعة العلاقة بين الاتحاد الاوروبي وجمهوريات اسيا الوسطى وتتبع مراحل وكيفية تطورها منذ استقلال هذه الجمهوريات، وكذلك توضيح الدوافع التي جعلت الاتحاد الاوروبي يتوجه نحو جمهوريات اسيا الوسطى.

اشكالية البحث:

تتمحور اشكالية البحث حول مراحل تطور سياسة الاتحاد الاوروبي تجاه جمهوريات آسيا الوسطى ودوافعه، متمثلة بالتساؤل الرئيسي (الى أي مدى تعكس مراحل تطور سياسة الاتحاد الاوروبي تجاه جمهوريات آسيا الوسطى تحولا في دوافعه الستراتيجية والاقتصادية والامنية؟)

فرضية البحث:

تمثل جمهوريات آسيا الوسطى منطقة جذب للاتحاد الاوروبي نتيجة المقومات التي تتمتع بها، مما أسهم في تطور سياسة الاتحاد تجاه المنطقة عبر مراحل متعاقبة متضمنة مجموعة من الدوافع السياسية والاقتصادية والامنية التي هدفت إلى تعزيز نفوذه في المنطقة وتحقيق مصالحه.

مناهج البحث:

في اطار معالجة موضوع الدراسة تم استعمال المنهج التاريخي لمعرفة مراحل تطور سياسة الاتحاد الاوروبي مع جمهوريات اسيا الوسطى، والمنهج التحليلي لغرض بيان دوافع الاتحاد الاوروبي اتجاه هذه المنطقة.

المحور الأول

تطور سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه جمهوريات آسيا الوسطى

تعود العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وجمهوريات آسيا الوسطى إلى أكثر من ربع قرن، حيث تم طرح قضية الاعتراف بالجمهوريات الجديدة التي نالت استقلالها عام ١٩٩١، وفي ٣١ كانون الاول من عام ١٩٩١، أصدر الاتحاد الأوروبي إعلاناً مشتركاً يقر باستقلال هذه الجمهوريات، وهو اعتراف غير ملزم لكنه فتح الطريق أمام دول الاتحاد الاوروبي للاعتراف رسمياً بهذه الدول المستقلة حديثًا، هذا الاعتراف كان خطوة مهمة نحو تعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين الطرفين، مما سمح بتعميق التعاون في مجالات مثل التجارة، الطاقة، والأمن، لاسيما في ضوء التحديات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (Yunusov 2018, 105).

ومن هذا المنطلق، عند دراسة سياسة الاتحاد الأوروبي اتجاه جمهوريات آسيا الوسطى، نجد أن هذه السياسة كانت تختلف بشكل واضح عن استراتيجيات الاتحاد الأوروبي اتجاه مناطق أخرى، فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١ واستقلال جمهوريات آسيا الوسطى، لم يظهر الاتحاد الأوروبي أي اهتمام ملحوظ بهذه المنطقة (جيورجي ٢٠١٠) . باستثناء بعض الدول مثل فرنسا وبريطانيا اللتين

أقامتا علاقات اقتصادية مع بعض هذه الجمهوريات، من جهة أخرى، كانت ألمانيا أكثر نشاطاً في بناء علاقات مع جميع جمهوريات آسيا الوسطى، ونتيجة لهذه السياسات المتأنية والحذرة التي اتبعها الاتحاد الأوروبي، ظلت العلاقات بين الطرفين محدودة وبسيطة خلال معظم فترة التسعينيات من القرن الماضي (Melvin 2013).

والجدير بالذكر، انهُ بعد فترة الاستقلال، كانت جمهوريات آسيا الوسطى تسعى إلى استغلال ضعف روسيا في تلك الفترة لبناء علاقات مع الاتحاد الأوروبي والابتعاد عن السيطرة الروسية الاتحادية، ومع ذلك، لم يتحقق هذا الهدف بسبب عدم ثقة الاتحاد الأوروبي في الزعامات الجديدة التي كانت تمثل امتداداً للحقبة السوفيتية، مما دفع هذه الدول إلى الاقتراب مجدداً من روسيا الاتحادية، إضافة إلى ذلك، كان حكم رئيس تركمانستان الراحل (صابر مراد نيازوف) الذي استمر لمدة خمسة عشر عاماً نموذجاً للحكم الاستبدادي، مما أثر سلباً على العلاقة مع الاتحاد الأوروبي، كما ادى الرئيس الأوزبكي (إسلام كريموف)، دوراً مؤثراً في تشكيل ملامح السياسة الإقليمية في آسيا الوسطى، حيث سعى إلى فرض نفسه كـ "شرطي" للمنطقة، استناداً إلى الموقع الجيوستراتيجي لأوزبكستان الذي يتاخم الجمهوريات الأربع، هذا التطلع الأوزبكي كان من العوامل التي أسهمت في ضعف دور الاتحاد الأوروبي في المنطقة (العضايلة ٢٠١١، ٥٢-٥٣).

وكانت هنالك مسائل تثير الخلافات بين الاتحاد الاوروبي وجمهوريات اسيا الوسطى، تلك المسائل تتعلق باحترام حقوق الانسان ونشر الديمقراطية، التي ادت الى زيادة المتاعب بين بروكسل وحكومات المنطقة، اذ ان الاتحاد الاوروبي يعبر عن اهتمامه في موضوع تصاعد التسلطية، هو انتشار الانظمة الرئاسية، وتنظيم انتخابات غير ديمقراطية. لذلك اطلق الاتحاد الاوروبي برنامج تأسيس (Tacis) عام ١٩٩١، الى مساعدة هذه البلدان على انتقالها الى الديمقراطية واقامة دولة القانون ، الا ان تأثير هذا البرنامج كانت محدودة ونتائجه غير ملحوظة ، فقد تم انتقاد برنامج تأسيس بشكل عام على انه يفتقر للأهداف الواضحة من قبل النخب والقادة في جمهوريات اسيا الوسطى(كيلير و جليلي ٢٠٠١، ١١٦).
بالمقابل، فقد ادت العلاقات التجارية دوراً محورياً في زيادة تأثير الاتحاد الأوروبي على جمهوريات آسيا الوسطى، حيث يمكن عدها المنطلق الأساسي في علاقاته مع دول المنطقة، ورغم تراجع هذا الدور مقارنة بتأثير الاتحاد في مناطق أخرى من العالم، إلا أن الاتحاد الأوروبي كان في البداية نقطة جذب لثقافات وشعوب المنطقة، حيث كان من المتوقع أن يكون له تأثير أكبر في هذه المنطقة الستراتيجية، غير أن عوامل سياسية وتاريخية حالت دون تحقيق هذا الهدف، ومن هذه العوامل، تزايد النفوذ الروسي مجدداً في ظل انعدام الثقة بين الاتحاد الأوروبي والزعامات الجديدة التي نشأت بعد الاستقلال، فضلاً عن الطموحات الإقليمية لبعض الدول، مثل سعي الرئيس الأوزبكي إسلام كريموف إلى لعب دور المتحكم بالمنطقة(جيورجي ٢٠١٠) .

وعلى هذا الأساس، حظيت العلاقات التجارية مع جمهوريات آسيا الوسطى باهتمام كبير من قبل الاتحاد الأوروبي، حيث شهدت بداية التسعينيات من القرن العشرين تطوراً ملحوظاً في الاستثمارات الأوروبية في قطاع الطاقة داخل هذه الدول، كما تأسست علاقات تجارية مبكرة، حيث أصبحت هذه المنطقة، لاسيما كازاخستان، شريكاً رئيسياً للاتحاد الأوروبي في مجال التجارة والطاقة (Khitakhunov 2023 , 31). وخلال فترة التسعينات، هيمنت بعض المنتجات على صادرات جمهوريات آسيا الوسطى إلى الاتحاد الأوروبي، مثل النفط الكازاخستاني، الذهب القيرغيزي، والقطن الطاجيكي، وهذه المنتجات تعد من الصادرات الرئيسية التي تُباع في أسواق دول الاتحاد الأوروبي بشكل كبير (Pomfret 2022,51).

تعزيزاً لذلك، في تسعينيات القرن العشرين، لاسيما في عام ١٩٩١، بعد استقلال جمهوريات آسيا الوسطى، قدمت المفوضية الأوروبية مساعدات مالية لهذه الدول بهدف تنفيذ مشاريع اقتصادية صغيرة في مجالات مثل الزراعة والتنمية الريفية، كانت هذه المساعدات تقدم عبر مكتب الاتحاد الأوروبي الدائم في المنطقة، حيث تم تطبيق برامج خاصة مثل "برنامج المساعدة التقنية للدول المستقلة"، الذي كان يهدف إلى دعم جمهوريات آسيا الوسطى في مرحلة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وبالرغم من محدودية هذه المساعدات، إلا إنها أسهمت بشكل كبير في بناء الثقة بين الجانبين، مما شكل قاعدة للعلاقات المستقبلية (توقايف ٢٠٠٧، ٣٧).

تمثل بداية التعاون بين الاتحاد الأوروبي وجمهوريات آسيا الوسطى نقطة هامة في العلاقات الدولية، حيث بدأ هذا التعاون في عام ١٩٩٢ من خلال انضمام هذه الجمهوريات إلى برنامج "الزمالة من أجل السلام"، كان الهدف الأساسي لهذا البرنامج تعزيز التعاون بين الطرفين في مجالات الأمن الإقليمي، عن طريق تبادل المعلومات والتعاون على صعيد الاستقرار الأمني، ويعد هذا البرنامج بمثابة أداة استراتيجية لدعم أمن هذه الجمهوريات الداخلي، فضلاً عن المشاركة في تشكيل هندسة الأمن الأوروبي(كيلير و جليلي ٢٠٠١، ١١٧).

وفي عام ١٩٩٤، تم افتتاح أول مكتب تمثيلي للمفوضية الأوروبية في جمهورية كازاخستان، تلاه فتح مكاتب في كل من بيشكيك ودوشنبي (توقايف ٢٠٠٧، ٢٨٣). ومع ذلك، فإن حضور الاتحاد الأوروبي في معظم جمهوريات آسيا الوسطى بقي محدوداً ومؤثراً في مناطق محددة فقط، في الوقت نفسه، استمر الاتحاد الأوروبي في تعزيز حضوره الدبلوماسي في المنطقة، حيث شهد العام نفسه توقيع مذكرة تفاهم بين الاتحاد الأوروبي وجمهوريات آسيا الوسطى، مما شكل بداية لتوثيق العلاقات الدبلوماسية وتوجه البعثات الأوروبية نحو المنطقة (Yunusov 2018, 106).

في عام ١٩٩٣، أطلق الاتحاد الأوروبي برنامج النقل بين دول الاتحاد الأوروبي وجمهوريات آسيا الوسطى، المعروف باسم "تراسيكا"، خلال مؤتمر بروكسل، حيث كان الهدف الأساسي لهذا البرنامج تسهيل انفتاح جمهوريات آسيا الوسطى المستقلة وربطها بالعالم عبر شبكات نقل لا تمر عبر روسيا

الاتحادية خدمةً لمصالح دول الاتحاد الأوروبي(كيلير و جليلي ٢٠٠١، ١١٦). ومن هذا المنطلق، اعتمدت دول الاتحاد على برنامج "تراسيكا" بعده نظاماً فاعلا ومتكاملاً للنقل بين الاتحاد الأوروبي وجمهوريات آسيا الوسطى، وقد شمل البرنامج تنفيذ (٦٠) مشروعاً بتكلفة إجمالية بلغت ١٢١ مليون يورو، حيث تضمنت هذه المشاريع إعادة تأهيل الطرق السريعة، وإبرام اتفاقيات خاصة بنقل البضائع، وتدريب وكلاء الشحن، كما تم تخصيص ميزانيات كبيرة لتطوير البنية التحتية للنقل في جمهوريات آسيا الوسطى، حيث حصلت كازاخستان على ٦٥ مليون يورو وأوزبكستان على ٤٠ مليون يورو لإعادة تأهيل شبكات السكك الحديدية، بالإضافة إلى ذلك، شمل البرنامج إعمار طريق بيشكيك– ألمانيا (Pomfret 2022,55).

والجدير بالذكر، انهُ في بداية الأمر لم يُبدِ الاتحاد الأوروبي اهتماماً كبيراً بمنطقة آسيا الوسطى بعد استقلال جمهورياتها في عام ١٩٩١، إلا أنه، خلال النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين، بدأ الاتحاد الأوروبي بإبرام اتفاقيات الشراكة والتعاون مع هذه الجمهوريات، وفي عام ١٩٩٥، أصدر بيانًا يؤكد فيه وجود مصالح سياسية واقتصادية ملموسة في المنطقة، مما يعكس اهتماماً متزايداً بتعزيز علاقاته مع جمهوريات آسيا الوسطى لتحقيق التكامل والتعاون في مجالات متعددة، وفي العام نفسه، تم توقيع اتفاقيات شراكة وتعاون مع جمهوريات المنطقة، شملت كازاخستان، أوزبكستان، وقيرغيزستان، ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٩، حيث تناولت هذه الاتفاقيات عدة مجالات حيوية، من بينها التجارة، التعاون الاقتصادي، الاستثمار، الطاقة، البيئة، والنقل(Yunusov 2018, 127).

كما أطلق الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٩ برنامجاً طموحاً بعنوان "الطريق إلى أوروبا" في منطقة جمهوريات آسيا الوسطى، والذي يُعد تطوراً بارزاً في إطار تعزيز الحضور الأوروبي في المنطقة، حيث يهدف هذا البرنامج إلى إدخال المعايير الأوروبية في مجالات الاقتصاد، والعلوم، والشؤون الاجتماعية، لقد أسهم البرنامج في تعزيز التكامل بين هذه الجمهوريات والمنظومة الأوروبية عن طريق نقل المعرفة، وتحسين البنى التحتية، ومواءمة التشريعات المحلية مع المعايير الأوروبية، كما ساعد البرنامج على تعزيز التحديث المؤسسي وبناء القدرات في مختلف القطاعات، الأمر الذي مكّن الاتحاد الاوروبي من تعزيز موقعه في آسيا الوسطى ليصبح أحد أبرز الفاعلين الدوليين في المنطقة إلى جانب القوى الكبرى الأخرى(سمير ٢٠٢٤) .

ومع نهاية عام ١٩٩٩ تم توقيع اتفاقيات شراكة وتعاون ثنائية مع جمهوريات آسيا الوسطى، باستثناء تركمانستان وطاجيكستان، حيث ركزت هذه الاتفاقيات الثنائية بشكل رئيسي على توفير المساعدات التقنية وتسهيل عمليات التبادل التجاري بين الأطراف المعنية، لكنها أغفلت التطرق إلى قضايا أخرى ذات أهمية مثل الصناعة، إلى جانب هذه الاتفاقيات، عملت دول الاتحاد على إنشاء مشروع (ممر النقل الأوراسي)، حيث يهدف هذا المشروع إلى إنشاء شبكة شاملة تضم خطوط أنابيب الطاقة والسكك الحديدية، بهدف

ربط جمهوريات آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين بالقارة الأوروبية، مما يسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي بين هذه المناطق وتحقيق نمو مشترك(العبد الله ٢٠١٤، ٢٢٧).

وخلال الفترة الممتدة ٢٠٠٤ الى ٢٠١٠، شهدت المنطقة بعض الأحداث التي أثرت على استقرارها، لا سيما في أفغانستان، حيث برزت مشكلات مثل تنامي تجارة المخدرات عبر الحدود، إضافة إلى النزاعات والتوترات الداخلية التي اندلعت في عدة جمهوريات من آسيا الوسطى، وقد دفعت هذه التطورات الاتحاد الأوروبي إلى إعادة تقييم أهدافه في المنطقة، مؤكداً أن الأمن والاستقرار في جمهوريات آسيا الوسطى يمثلان أولوية حيوية لضمان أمن أوروبا (Peyrouse 2012, 15).

وعليه، فقد شهد الاتحاد الأوروبي اهتماماً متزايداً بمنطقة آسيا الوسطى، وهو ما تجلى في تعيين بيرل موريل ممثلاً خاصاً للاتحاد الأوروبي لدى جمهوريات آسيا الوسطى عام ٢٠٠٥، وتعزز هذا الاهتمام مع تولي ألمانيا رئاسة الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٧، حيث تم إطلاق مبادرات جديدة تهدف إلى تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي وجمهوريات آسيا الوسطى، وقد جاء ذلك كجزء من رؤية شاملة للاتحاد الأوروبي تسعى إلى تعزيز علاقاته مع جيرانه في المناطق الشرقية المجاورة، وفي هذا السياق، تبنى الاتحاد الأوروبي ستراتيجية الشراكة والتعاون مع جمهوريات آسيا الوسطى في يونيو ٢٠٠٧، مما أدى إلى رفع مستوى العلاقات بين الجانبين إلى مرحلة جديدة من التعاون الاستراتيجي. هذه الستراتيجية عكست التزام الاتحاد الأوروبي بتطوير علاقات مستدامة مع دول المنطقة وتعزيز التعاون في مختلف المجالات بما يخدم المصالح المشتركة (Rittman 2009).

المحور الثاني

دوافع الاتحاد الأوروبي تجاه جمهوريات آسيا الوسطى

أدى تفكك الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١ وظهور دول مستقلة حديثاً في آسيا الوسطى إلى إحداث تغييرات جيوسياسية كبيرة، حيث تشكّلت هذه الجمهوريات خلال لحظة حاسمة في تاريخ العلاقات الدولية، مما أحدث تحولات جوهرية في الخريطة السياسية للمنطقة، هذه التغيرات دفعت الاتحاد الأوروبي إلى إعادة تقييم مصالحه الاستراتيجية وتكييف سياساته بما يتماشى مع الواقع الجديد، كما ويُعد البُعد الاقتصادي من أبرز الدوافع التي جعلت الاتحاد الأوروبي يتوجه نحو تعزيز علاقاته مع جمهوريات آسيا الوسطى، فالمنطقة تتمتع بثروات اقتصادية هائلة وموارد طبيعية غنية، مما جعلها محط اهتمام الاتحاد الأوروبي الذي سعى لتوسيع قاعدته الاقتصادية فيها، بما يحقق له استدامة اقتصادية وفرص استثمارية واعدة الى جانب الدوافع السياسية والامنية(Yunusov 2018, 108).

اولاً: الدوافع الجيوبوليتيكية والستراتيجية تجاه جمهوريات آسيا الوسطى

يعد الموقع الجغرافي لجمهوريات آسيا الوسطى أحد العوامل الرئيسة التي تدفع الاتحاد الأوروبي لتعزيز اهتمامه بالمنطقة، نظراً لما تتمتع به من أهمية جيوبوليتيكية واضحة تسهم في تحقيق أهداف الاتحاد الاوروبي في التوسع شرقًا وترسيخ نفوذه، وتتمثل هذه الأهمية في موقعها الستراتيجي الذي يجعلها حلقة وصل رئيسة بين قارتي آسيا وأوروبا، فضلاً عن دورها المحوري كطريق تجاري يربط بين الصين والاتحاد الأوروبي (Zeren 2021, 46) .

وتمثل المنطقة منفذاً مهماً على بحر قزوين من الغرب، وحدوداً مع الصين من الشرق، وأفغانستان وإيران من الجنوب، وروسيا من الشمال، مما يجعلها شرياناً حيوياً للتجارة والنقل بين القارتين الآسيوية والأوروبية، ونظراً لهذه العوامل، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز حضوره في المنطقة، نظراً لتأثيرها المباشر على الجوانب الاقتصادية والأمنية الإقليمية (راشد ٢٠٢٤، ٥).

ومن هذا المنطلق، يمثل القرب الجغرافي عاملاً أساسياً في تحديد طبيعة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وجمهوريات آسيا الوسطى، حيث يؤثر الاستقرار في هذه المنطقة بشكل مباشر على الأمن الأوروبي، فعدم استقرار جمهوريات آسيا الوسطى قد يسهم في تسلل الجماعات الإرهابية إلى القارة الأوروبية، فضلاً عن تفاقم مشكلة تهريب المخدرات، مما يشكل تهديداً للأمن الداخلي للاتحاد الأوروبي، لذلك، يعد ترسيخ الأمن والاستقرار في جمهوريات آسيا الوسطى وتعزيز الرقابة على حدودها أمراً بالغ الأهمية للحد من التهديدات الأمنية العابرة للحدود وتعزيز الاستقرار الإقليمي(Fawn 2022, ٦١٨).

من ناحية أخرى، يرتبط البعد الجيوبوليتيكي للاتحاد الأوروبي ارتباطًا وثيقاً بالاعتبارات الاقتصادية، حيث تتيح السيطرة الجغرافية على هذه المنطقة تأمين الطرق البرية والبحرية لنقل الطاقة وتعزيز شبكات التجارة بين آسيا الوسطى وأوروبا، كما أن تعزيز الاستثمارات الأوروبية في البنية التحتية لهذه الدول يساهم في تحسين قدراتها الاقتصادية وزيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي، وتكمن أهمية هذه المنطقة في موقعها الستراتيجي الذي يجعلها محوراً رئيسيًا لخطوط النقل التجاري، مما يعزز مكانتها كجسر اقتصادي بين الشرق والغرب(خلاف و نافع ١٩٩٧، ٣٧).

ثانياً: الدوافع السياسية للاتحاد الأوروبي تجاه جمهوريات آسيا الوسطى

تتمثل الدوافع السياسية للاتحاد الاوروبي نحو منطقة جمهوريات اسيا الوسطى بما يأتي:

١- تقديم الانموذج الأوروبي كأساس للتواصل الموثوق وبناء الشراكات طويلة الأمد، ويرى الاتحاد أن هذا الانموذج يتماشى مع مصالحه الاستراتيجية ويعكس قيمه المتعلقة بسيادة القانون، احترام حقوق الإنسان، والالتزام بالأعراف والمعايير الدولية، وفي هذا السياق، يتبنى الاتحاد الأوروبي سياسة طويلة الأمد لنشر قيمه وثقافته الديمقراطية القائمة على حرية الرأي والتعبير، مستهدفًا مجتمعات جمهوريات آسيا الوسطى التي تتسم بالطابع المحافظ والنظم الشمولية (الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين ٢٠٢٤).

ثانياً: على الرغم من تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال جمهوريات آسيا الوسطى، لا تزال روسيا الاتحادية تعد هذه الجمهوريات امتداداً طبيعياً لها على المستويين التاريخي والجغرافي، في المقابل، تبنى الاتحاد الأوروبي نهجاً ستراتيجياً يسعى إلى تعزيز علاقاته مع جمهوريات آسيا الوسطى، مستنداً إلى أدوات متنوعة تشمل المناقشات المؤسسية، الاجتماعات رفيعة المستوى، العلاقات التجارية والتمويلية، والزيارات الدبلوماسية، هذا النهج يعكس رغبة الاتحاد الأوروبي في تعزيز نفوذه في المنطقة ومحاولة تقليص النفوذ الروسي (علي ٢٠١٣، ٤-٥).

كما ان تصريحات الممثل الأعلى للاتحاد الاوروبي (جوزيف بوريل) التي امتدح فيها كازاخستان لرفضها الانحياز لأي قوة كبرى، أبرزت جانباً من الستراتيجية الأوروبية الهادفة إلى تعزيز استقلالية جمهوريات آسيا الوسطى وإضعاف هيمنة روسيا في المنطقة. هذه التحركات تعكس ما يمكن وصفه بـ"اللعبة الكبرى الجديدة"، التي تتمثل في دخول الاتحاد الأوروبي إلى الفضاء الخلفي لروسيا الاتحادية (قنديل ٢٠٢٤).

ثالثاً: يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز العقوبات المفروضة على روسيا من خلال الضغط على جمهوريات آسيا الوسطى للامتثال لها، في ظل تقارير تشير إلى تجاوز هذه العقوبات عبر استيراد سلع أوروبية وإعادة تصديرها إلى روسيا. وقد أدى ذلك إلى زيادة التبادل التجاري بين آسيا الوسطى وروسيا، مما عزز العلاقات الاقتصادية بينهما، وفي المقابل، ترفض جمهوريات آسيا الوسطى فرض عقوبات على روسيا حفاظاً على مصالحها الاقتصادية، وهو ما دفع الاتحاد الأوروبي للتهديد بفرض عقوبات عليها في حال استمرارها في هذا الموقف، هذا التوتر يعكس الصراع بين المصالح الاقتصادية والجيوسياسية في المنطقة، ويهدد المشروعات التنموية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وجمهوريات آسيا الوسطى (الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين . ٢٠٢٤) .

وبذلك، تتمثل الأولويات الرئيسية للاتحاد الأوروبي في جمهوريات آسيا الوسطى في تعزيز الاتصال مع الاولويات التي تتماشى إلى حد كبير مع مصالح دول المنطقة، ومع ذلك، إذا كان الاتحاد الأوروبي يسعى إلى تعزيز نفوذه في هذه المنطقة الاستراتيجية، فإنه بحاجة إلى تكثيف جهوده من خلال تقديم بديل إيجابي وفعّال للقوى الأخرى، وخاصة روسيا الاتحادية، مع الحفاظ على سمعته وشراكاته الدولية، حيث يدرك قادة جمهوريات آسيا الوسطى أن الاتحاد الأوروبي يقدم حزمة شاملة لا تقتصر على الدعم السياسي والتنموي، بل تشمل أيضاً القواعد والقيم الثقافية، وتُعتبر هياكل التعاون السياسي أداة مهمة لترسيخ النفوذ الأوروبي في المنطقة، إلا أن تأثير الاتحاد الأوروبي محدوداً مقارنة بالنفوذ الروسي، خاصة في ظل التداخلات الجيوسياسية التي فرضتها الحرب الروسية الأوكرانية ,Moser 2024).

25)

رابعاً: تتميز جمهوريات آسيا الوسطى (كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، أوزبكستان، وتركمانستان)، بأنظمتها السياسية التي يغلب عليها الطابع الاستبدادي وغياب الديمقراطية، وتُعد محاولات الإصلاح السياسي في هذه المنطقة محدودة للغاية، ويرجع ذلك إلى الطبيعة العائلية والقبلية التقليدية التي تُهيمن على بنية المجتمعات هناك. فضلاً عن ذلك، فإن انتشار القيم الديمقراطية في هذه الجمهوريات يُواجه عراقيل كبيرة نتيجة الترويج المستمر من قِبَل زعماء هذه الدول لأيديولوجيات تُبرر الحكم الاستبدادي بعده السبيل الوحيد لضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي في المنطقة (Neil 2007, 2).

ويتسم زعماء هذه الجمهوريات بالتشدد في مواجهة أي محاولات للتغيير أو الإصلاح السياسي. فهم يمارسون سياسات قمعية صارمة تُعيق حرية التعبير وتقمع الأصوات المعارضة للنظام، مما يرسخ الطبيعة الاستبدادية للحكم ويُعقد الجهود الرامية إلى تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة، وبذلك، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى دعم عملية الانتقال إلى الأنظمة الديمقراطية في جمهوريات آسيا الوسطى والتخلص من مظاهر الحكم الاستبدادي من خلال بناء تحالفات إصلاحية. ويعمل الاتحاد على تعزيز التعاون مع المجتمع المدني، والشخصيات والمجموعات القيادية المؤثرة داخل هذه المجتمعات (Neil 2007, 3).

ويهدف الاتحاد الأوروبي إلى تفعيل الحوار السياسي مع حكومات جمهوريات آسيا الوسطى الخمس (كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، أوزبكستان، وتركمانستان)، لما لهذا الحوار من دور محوري في تسهيل عملية التحول الديمقراطي. ويُعد هذا التعاون خطوة أساسية لمساعدة هذه الجمهوريات في تجاوز التحديات السياسية وتحقيق الاستقرار عبر تبني مبادئ الديمقراطية وتقليص مظاهر الاستبداد(The European Union and Central Asia 2009, 50). وبذلك، يُعد أحد الدوافع الرئيسية لتوجه الاتحاد الأوروبي نحو جمهوريات آسيا الوسطى هو السعي للتخلص من الأنظمة الاستبدادية، ونشر الديمقراطية (العضايلة ٢٠١١، ٥٤).

وفيما يخص حقوق الإنسان، تواجه هذه الجمهوريات انتهاكات جسيمة ومستدامة، حيث تتسم حكوماتها بالطابع الاستبدادي والتشدد في قمع أي معارضة، وتتعمد تلك الأنظمة حصر المدافعين عن حقوق الإنسان داخل السجون، بل وتجرم الحق في حرية التعبير، وتُصنف أي معلومات مستقلة تتعلق بحقوق الإنسان على أنها "أخبار كاذبة"، مما يُعزز البيئة القمعية في المنطقة (منظمة العفو الدولية ٢٠٢٤) .

وفي ضوء التزام الاتحاد الأوروبي بالدفاع عن حقوق الإنسان والحفاظ عليها، بما في ذلك تعزيز المساواة بين الجنسين، والتضامن بين الأجيال، وحماية حقوق الطفل والمجتمع، يُولي الاتحاد اهتماماً خاصاً بقضايا حقوق الإنسان في جمهوريات آسيا الوسطى(كيلير و جليلي ٢٠٠١، ١١٦).

ثالثاً: الدوافع الاقتصادية للاتحاد الاوروبي تجاه جمهوريات اسيا الوسطى

تواجه دول الاتحاد الأوروبي تحدياً كبيراً فيما يتعلق بالاحتياطات النفطية، حيث تمتلك نسبة ضئيلة جداً من الاحتياطي العالمي لا تتجاوز (١.٧%)، وهي نسبة محدودة مقارنة بالاستهلاك الكبير لهذه الدول، إذ يستهلك الاتحاد الأوروبي حوالي (٢٠%) من النفط العالمي، مما يجعله يعتمد بشكل كبير على استيراد أكثر من نصف احتياجاته من الطاقة من الخارج، هذا التفاوت بين الطلب المتزايد والاحتياطات المحدودة أدى إلى تعميق اعتماد دول الاتحاد الأوروبي على المصادر الخارجية لتلبية احتياجاته من الطاقة، وفيما يتعلق بالغاز الطبيعي، فإن احتياطاته المتوفرة في الاتحاد الأوروبي لا تكفي لتلبية الطلب الداخلي، مما زاد من اعتماده على روسيا الاتحادية كمصدر رئيسي للطاقة (رملي و بوناب ٢٠١٨، ١٧٥).

ومع ذلك، يعرب الاتحاد الأوروبي عن مخاوفه من هذه التبعية، نظراً للمخاطر الاقتصادية والسياسية التي قد تترتب عليها ونتيجة لذلك، اتجه الاتحاد نحو البحث عن مصادر بديلة للطاقة بهدف تقليل اعتماده على روسيا وتنويع إمداداته، وفي هذا السياق، برزت جمهوريات آسيا الوسطى كخيار استراتيجي مناسب للاتحاد الأوروبي في تأمين احتياجاته من الطاقة، وتسعى الدول الأوروبية إلى تحقيق تنوع في مصادر الطاقة مع تقليل الطلب الإجمالي(عبه جي ٢٠٢٢، ١٢).

كما وتعد جمهوريات آسيا الوسطى منطقة ذات أهمية ستراتيجية كبيرة لما تمتلكه من موارد طاقوية، كما أنها أصبحت ساحة تنافس دولي للحصول على النفط والغاز، وبذلك يُعد تحقيق النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي مرهونًا بتأمين إمدادات طاقة موثوقة، بالإضافة إلى تطوير طرق التجارة وتعزيز البنية التحتية في جمهوريات آسيا الوسطى، يشمل ذلك تجهيز حقول النفط والغاز، بناء محطات التكرير، ومد خطوط نقل الطاقة التي تربط هذه الجمهوريات مباشرة بدول الاتحاد الأوروبي(نوح ٢٠٢٣). كما وتشهد دول الاتحاد الاوروبي نسب استهلاكها ارتفاعًا مستمرًا على مر السنين، فقد ارتفعت نسبة اعتماد الاتحاد الأوروبي على النفط المستورد من حوالي ٧٨% في عام ٢٠٠٧ إلى ٨٧.٥% في عام ٢٠١١، ومن المتوقع أن تتجاوز هذه النسبة ٩٠% بحلول عام ٢٠٣٥، أما بالنسبة للغاز الطبيعي، فقد زادت نسبة الاعتماد على الاستيراد من ٤٨.٥% في عام ٢٠٠٧ إلى ٦٥.٥% في عام ٢٠١١، مع توقعات بارتفاعها لتصل إلى حوالي ٩٠% بحلول عام ٢٠٣٥، هذا الارتفاع المتزايد في الاعتماد على استيراد الطاقة دفع الاتحاد الأوروبي إلى التركيز بشكل متزايد على جمهوريات آسيا الوسطى كمصدر رئيسي محتمل لتلبية احتياجاته الطاقوية(توفيق ٢٠٢٣، ٢١٦) .

ويسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق ترابط اقتصادي قوي مع هذه الجمهوريات، حيث تحتل العلاقات الاقتصادية بين الطرفين أهمية كبيرة تعكس شراكة ستراتيجية قائمة على المصالح المشتركة في مجالات الاقتصاد والتجارة، إذ تؤدي التجارة الدولية دوراً محورياً في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وجمهوريات آسيا الوسطى، حيث تسهم التجارة في دفع عجلة النمو الاقتصادي للدول من خلال

انفتاحها على الأسواق العالمية، وفي هذا السياق، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى توطيد علاقاته التجارية مع جمهوريات آسيا الوسطى عبر تكثيف عمليات الاستيراد والتصدير بما يخدم مصالح الطرفين(Khitakhunov 2023 , 31).

ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة للحفاظ على تدفق التجارة مع جمهوريات آسيا الوسطى، خصوصاً في ظل التغيرات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة، فقد أدى الصراع في أوكرانيا إلى تعطيل ممرات النقل الشمالية عبر روسيا، مما دفع الاتحاد الأوروبي والجمهوريات إلى الاعتماد بشكل أكبر على "الممر الأوسط"، يمر هذا الممر عبر جمهوريات آسيا الوسطى، وبحر قزوين، والقوقاز، وصولاً إلى تركيا وأوروبا، وقد أثبت هذا الطريق جدواه كبديل ستراتيجي للتجارة في ظل الظروف الحالية، مما عزز من أهمية التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي وجمهوريات آسيا الوسطى(الشيخ ٢٠٢١) .

وفي هذا السياق، يعمل الاتحاد الأوروبي بشكل متزايد على تعزيز علاقاته الاقتصادية والتجارية مع جمهوريات آسيا الوسطى، وذلك في إطار رؤية ستراتيجية تهدف إلى تحقيق شراكة مستدامة تُسهم في تلبية احتياجاته الاقتصادية المتنامية، في منطقة تكتسب أهمية ستراتيجية خاصة في سياسة الاتحاد الاوروبي، مما يجعلها شريكاً رئيسياً في جهوده لتأمين مصادر الطاقة والمواد الخام اللازمة لدعم اقتصاده (عباسي ٢٠١٦، ١٣٧) خاصةً في ظل التحديات المتعلقة بشح الموارد الطبيعية داخل دول الاتحاد الأوروبي واعتمادها المتزايد على الواردات لتلبية احتياجاتها، بالتالي، تكمن مساعي الاتحاد الأوروبي من خلال هذه الشراكة إلى توسيع حضوره الاقتصادي في المنطقة عبر تعزيز الاستثمارات وتطوير البنية التحتية الاقتصادية، فضلاً عن تنويع مصادر موارده لضمان استدامة أمنه الاقتصادي على المدى الطويل ويأتي هذا التوجه ضمن إطار استراتيجي أشمل يهدف إلى تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية وتعزيز العلاقات مع مناطق غنية بالموارد الحيوية، مما يُسهم في ترسيخ مكانة الاتحاد الأوروبي كشريك اقتصادي عالمي فاعل (الريس ٢٠١٤، ١٣٦).

وعليه، تتجلى أولويات الاتحاد الأوروبي في السيطرة على موارد المنطقة الغنية بالنفط، والغاز، والمعادن، إلى جانب الموارد الزراعية، فضلاً عن الاستفادة من الممرات البرية والجوية والبحرية، واستغلال الموقع الاستراتيجي للمنطقة كحلقة وصل بين أوروبا وآسيا، كما يطمح الاتحاد إلى تعزيز وصوله إلى الأسواق الواسعة في آسيا الوسطى بما يساهم في تحقيق ازدهار اقتصادي مشترك وتقوية الروابط الاقتصادية بين الجانبين(أبو سكين ٢٠١٤). وفي إطار هذه الشراكة، يعتمد الاتحاد الأوروبي نهجاً متكاملاً يرتكز على تنويع اقتصاده وتعزيز استثماراته في مختلف قطاعات المنطقة، يشمل ذلك تقديم تقنيات حديثة ومعدات ذات كفاءة عالية بالتعاون مع جمهوريات آسيا الوسطى، مما يعزز من إنتاجية القطاعات الاقتصادية فيها، ويهدف هذا التعاون إلى ظهور بيئة اقتصادية مستقرة وداعمة للتنمية المستدامة، مع التركيز على تحسين البنية التحتية، وتطوير الصناعات المحلية، وتعزيز الاستقرار

السياسي والاقتصادي في المنطقة(كيلير و جليلي ٢٠٠١، ١١٤). فمن خلال كل هذه الجهود التي يقدمها الاتحاد الأوروبي فأنهُ لا يسعى إلى تحقيق مصالحه الاقتصادية فحسب، بل تمتد مساعيه إلى بناء شراكات طويلة الأمد تقوم على تبادل المنفعة وتعزيز الاستقرار الإقليمي، مما يفتح آفاقاً جديدة للتنمية المتوازنة والازدهار المشترك(مركز المستقبل للدراسات والبحوث المتقدمة ٢٠٢٤) .

رابعاً: الدوافع الامنية للاتحاد الأوروبي تجاه جمهوريات آسيا الوسطى

شهدت جمهوريات آسيا الوسطى اختلالات متزايدة في أوضاعها الأمنية، حيث تزايدت التحديات والتهديدات الداخلية التي أخذت طابع التعقيد، مما جعل من الصعب السيطرة عليها واحتواؤها(96-95 Roy 1997،) . وبما أن الاتحاد الأوروبي قوة دولية فاعلة، فإنه يؤدي دوراً بارزاً في تعزيز الأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، وعلى هذا الأساس دفعت الأوضاع الأمنية غير المستقرة والاضطرابات الداخلية في جمهوريات آسيا الوسطى الاتحاد الأوروبي إلى توجيه اهتمامه نحو هذه المنطقة (بيروس ٢٠١٥).

وعليه، فإن دوافع الاتحاد الأوروبي الأمنية اتجاه جمهوريات آسيا الوسطى تتمثل في تعزيز استقرار هذه الجمهوريات، ليس فقط من منطلق حفظ الأمن الإقليمي، بل أيضاً كوسيلة لتأمين المصالح الأوروبية في مجالات السياسة والاقتصاد والطاقة، ويبرز هذا التوجه الأوروبي كجزء من رؤية أوسع لتحقيق توازن ستراتيجي في منطقة تشهد تنافساً متزايداً بين القوى العالمية، وبذلك ويُعد هذا الدافع أحد الركائز الأساسية في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، الذي أُسس بالأساس لضمان الأمن والسلم الدولي(Borchardt 2010, 21).

وعلى هذا الأساس، تمثل سياسات مكافحة الإرهاب والجماعات المتطرفة أحد الدوافع الأمنية الأساسية التي توجه سياسة الاتحاد الأوروبي اتجاه جمهوريات آسيا الوسطى، حيث تعاني هذه الجمهوريات من تحديات أمنية ناجمة عن انتشار الجماعات الإرهابية والتطرف، إلى جانب مشكلات تتعلق بالحد من التسلح، ومن هذا المنطلق، يواصل الاتحاد الأوروبي تنفيذ سياسة خارجية واقعية تهدف إلى مواجهة التنظيمات الإرهابية والقضاء عليها (مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة ٢٠٠٣). والجدير بالذكر هنا أن الإرهاب في جمهوريات آسيا الوسطى ليس ظاهرة جديدة، بل برز مع بدايات استقلال هذه الدول، حيث ادى دوراً كبيراً في زعزعة الأمن الداخلي، وهو ذات الوضع الذي دفع الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ خطوات فعالة لمكافحة الإرهاب داخل المنطقة، من خلال عدة آليات تشمل تشديد الرقابة على الجماعات الإرهابية ومنع وصول الأسلحة إليها، إلى جانب تعزيز التعاون مع السلطات المحلية لمكافحة الحركات الإرهابية والقضاء عليها(الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين ٢٠٢٤).

ويُعد الحد من التسلح ومراقبته أحد الدوافع الأمنية الأساسية التي وجهت سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه جمهوريات آسيا الوسطى، حيث تمتلك الجماعات الإرهابية أسلحة تقليدية وحتى أسلحة متطورة، وهو ما يؤدي تهديد المصالح الأوروبية داخل المنطقة، ونظراً لكون الحد من التسلح يُعد من المجالات التي تندرج ضمن أولويات الاتحاد الأوروبي، فقد حرص على اتخاذ خطوات فاعلة في هذا الإطار لتعزيز الاستقرار الإقليمي وحماية مصالحه الاقتصادية(غربي ٢٠١٢، ١٣٠).

وبذلك، يرى الاتحاد الأوروبي أن الحد من التسلح ومراقبته من أهم الوسائل لضمان عدم وصول الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية، التي قد تستخدمها في تأجيج الصراعات وتهديد الأمن والاستقرار، ليس فقط في آسيا الوسطى، بل على امتداد القارة الأوروبية، وعلى هذا الأساس، عمل الاتحاد على قطع جميع الطرق والوسائل التي قد تُستخدم لإيصال الأسلحة إلى هذه الجماعات، إلى جانب دعمه للاتفاقيات والمعاهدات الدولية متعددة الأطراف والمبادرات الرامية لمنع انتشار الأسلحة، كما عزز الاتحاد الأوروبي تعاونه مع جمهوريات آسيا الوسطى بهدف نزع السلاح من المنطقة وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة والجماعات الإرهابية(The European Union and Central Asia 2009, 51).

وفي إطار هذه الدوافع، سعى الاتحاد الأوروبي أيضاً إلى مراقبة صادرات الأسلحة التقليدية، وتعزيز الرقابة على الحدود في جمهوريات آسيا الوسطى، وتأمينها لمنع أي تهديد أمني قد ينشأ نتيجة تهريب الأسلحة أو شرائها من قِبل الجماعات الإرهابية، وفي الوقت ذاته، قام الاتحاد بتقديم الدعم اللازم لتزويد السلطات الحكومية في هذه الجمهوريات بالأسلحة المشروعة اللازمة لتعزيز قدراتها الأمنية وحفظ الأمن الداخلي، بالتالي تُظهر هذه الإجراءات التزام الاتحاد الأوروبي بتعزيز الأمن الإقليمي من خلال مواجهة تحديات التسلح والإرهاب في جمهوريات آسيا الوسطى، وهو ما ينعكس إيجابياً على الأمن الأوروبي ويعزز استقرار المنطقة ككل(Heathershaw 2004, 9) .

من خلال ما تقدم، يمكن القول أن هذا النهج المتبع يعكس حرص الاتحاد الأوروبي على تحقيق توازن دقيق بين دعم السلطات الحكومية في جمهوريات آسيا الوسطى لتأمين حدودها ومواجهة التهديدات الأمنية، وبين ضمان احترام حقوق الإنسان والمعايير القانونية الدولية، ويُعد هذا التوجه جزءاً من الاستراتيجية الأمنية الأوروبية الأوسع نطاقًا، التي تسعى إلى مكافحة الإرهاب، والحد من التسلح، وتعزيز الاستقرار الإقليمي بما يخدم الأمن الأوروبي والدولي (عبيد ٢٠٢٤، ٦٤٣).

الخاتمة :

يتضح مما سبق، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، برز اهتمام الاتحاد الأوروبي بجمهوريات آسيا الوسطى، وذلك في إطار ستراتيجيات تهدف إلى تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي مع هذه الجمهوريات، ومنذ ذلك الحين، عمل الاتحاد الأوروبي على بناء شراكات ستراتيجية مع دول المنطقة، تبنى الاتحاد الأوروبي نهجاً متعدد الأبعاد يشمل التنمية المستدامة، الأمن الإقليمي، والتكامل الاقتصادي،

وقد تمثلت هذه الجهود في توقيع اتفاقيات شراكة وتعاون مع معظم جمهوريات آسيا الوسطى، إلى جانب تقديم مساعدات مالية وتقنية لدعم الإصلاحات الاقتصادية وتعزيز مبادئ الحكم الرشيد، وعلى هذا الأساس تتعدد دوافع الاتحاد الأوروبي في التوجه نحو آسيا الوسطى، حيث يُعد تنويع مصادر الطاقة أحد أبرز الأولويات، لا سيما في ظل سعيه إلى الحد من اعتماده على الغاز الروسي، بالنظر إلى الموارد الهائلة التي تمتلكها المنطقة من النفط والغاز، كما يهدف الاتحاد إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي لمواجهة التحديات الأمنية المتزايدة، مثل الإرهاب العابر للحدود، الجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات، بالإضافة إلى ذلك، يأتي هذا التوجه ضمن إطار التنافس الجيوسياسي مع روسيا والصين، حيث يسعى الاتحاد الأوروبي إلى ترسيخ حضوره في المنطقة عبر توسيع نطاق التعاون الاقتصادي والتنموي.

المصادر باللغة العربية:

١. أبو سكين، حنان. ٢٠١٤. بين الصراع والتعاون: التنافس الدولي في اسيا الوسطى. المركز العربي للبحوث والدراسات. موقع اخبار البوابة . حزيران. متاح على الرابط: https://acrs.albawabhnews.com (تاريخ الزيارة ١٢٢٠٢٤/١/)
٢. بيروس، سيباستيان. ٢٠١٥. الاستراتيجية الاوروبية باسيا الوسطى: التوازن الاقليمي والطاقة. قطر: مركز الجزيرة للدراسات.ايلول.متاح على الرابط: htpps://studies.aljazeera.net (تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١/٣) .
٣. توفيق ، غفران عبدالكريم. ٢٠٢٣. الازمة الأوكرانية وتداعياتها على امن الطاقة الروسي – الأوروبي. مجلة كلية القانون والعلوم السياسية. المجلد (٩) – العدد (٢٠). الجامعة العراقية. بغداد.
٤. توقايف ، قاسيم جومارت. ٢٠٠٧. دبلوماسية جمهورية كازاخستان. ترجمة: كايرات لاما شريف. القاهرة.
٥. جيورجي، فولشين . ٢٠١٠. ما الذي يجعل صوت الاتحاد الأوروبي غائباً في آسيا الوسطى؟. موقع اسيا الوسطى. متاح على الرابط : https://www.asiaalusta.com (تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٢/٧)
٦. خلاف ،هاني و نافع ، احمد. ١٩٩٧. نحن وأوروبا شواغل الحاضر وآفاق المستقبل. مجلة السياسة الدولية. العدد (١١٢). كانون الاول . مركز الأهرام للدراسات الدولية. القاهرة ـ مصر. ص ٣٧.
٧. الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين . ٢٠٢٤. كيف يعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز نفوذه بأسيا الوسطى. انتريجونال للتحليلات الاستراتيجية . متاح على الرابط: https://opa_inter.com. (تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١/١٦).
٨. راشد، باسم. ٢٠٢٤. تأمين المصالح الاستراتيجية؛ تحولات وابعاد السياسة الخارجية الالمانية تجاه جمهوريات آسيا الوسطى. سلسلة دراسات خاصة . العد(٣١). أبو ظبي ـ الامارات العربية المتحدة: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. ص ٥.
٩. رملي، فهيم و بوناب ، خولة. ٢٠١٨. الاتحاد الأوروبي واشكالية الامن الطاقوي. مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية. العدد٣. جامعة باتنة – كلية الحقوق والعلوم السياسية. الجزائر.
١٠. الريس ، معن عبدالعزيز. ٢٠١٤. الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد. رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط ـ كلية العلوم السياسية.
١١. سمير ، هند. ٢٠٢٤. الفرص الاستراتيجية للقوى الغربية في اسيا الوسطى. مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة. متاح على الرابط : https://www.futureuae.co (تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/٣)
١٢. الشيخ، رشاد فاروق. ٢٠٢١ . دول اسيا الوسطى واهميتها الجيوسياسية والاستراتيجية. جريدة الوطن. متاح على الرابط : https://alwatannews.net (تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١/١٦)
١٣. عباسي، عادل. ٢٠١٦.عبد الحق بن جديد. استراتيجية روسيا الاتحادية في استعادة سيطرتها على الجمهوريات الاسلامية المستقلة منذ بداية الالفية الثالثة. اطروحه دكتوراه. كلية الحقوق والعلوم السياسة. جامعة الجزائر.
١٤. العبد الله، عمر. ٢٠١٤. الاتحاد الاوروبي واسيا الوسطى قضايا التعاون والشراكة الاستراتيجية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية.المجلد (٣٦). العدد (٢). نيسان . جامعة اللاذقية. سوريا.

١٥. عبه جي ، نورا. ٢٠٢٢. الاستراتيجيات الطاقوية في العلاقات الروسية الأوروبية. مجلة دراسات سياسية. العدد٢٧. اذار. انقرة: المعهد المصري للدراسات.
١٦. عبيد، أنصاف طالب محمد. ٢٠٢٤. التحديات الامنية في اسيا الوسطى وتاثيرها على السياسة الروسية في المنطقة. مجلة دراسات دولية. العدد(٩٩). تشرين الاول. مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية والدولية. جامعة بغداد. بغداد.
١٧. العضايلة، عبد الله فلاح عودة . ٢٠١١. التنافس الدولي في اسيا الوسطى. رسالة ماجستير(غير منشورة). كلية الاداب والعلوم الانسانية- امعة الشرق الاوسط، عمان.
١٨. علي، آمنة محمد. ٢٠١٣. توسيع الاتحاد الأوروبي شرقاً والموقف الروسي منه. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. جامعة بغداد. بغداد. حزيران .
١٩. غربي، رقية. ٢٠١٢. السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة. رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة محمد خيضر بسكرة - كلية الحقوق والعلوم السياسية. الجزائر. ص ١٣٠.
٢٠. قنديل ، غدي. ٢٠٢٤. هل تنجح أوروبا في إزاحة روسيا عن آسيا الوسطى. مركز الدراسات العربية الآوراسية. ايار. متاح على الرابط : https://eurasiaar.org (تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١/١٨
٢١. كيلير ، تيري و جليلي، محمد رضا. ٢٠٠١. جيوسياسية اسيا الوسطى، ترجمة د.علي مقلد. الطبعة الاولى . بيروت - لبنان : منشورات دار الاستقلال.
٢٢. مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة. ٢٠٠٣. مستقبل التنافس الدولي في آسيا الوسطى في ظل تحركات واشنطن.متاح على الرابط: https://futureuae.com (تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١/١١)
٢٣. مركز المستقبل للدراسات والبحوث المتقدمة. ٢٠٢٤. ما سر الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لآسيا الوسطى؟. اذار.متاح على الرابط: https://Futureuae.com (تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١/٢١)
٢٤. منظمة العفو الدولية. ٢٠٢٤. حقوق الإنسان في اوروبا وآسيا الوسطى. موقع منظمة العفو الدولية. متاح على الرابط: https://www.amnesty.org (تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١١/٢٣)
٢٥. نوح ، ضياء. دوافع النفوذ . ٢٠٢٣..ما ملامح الصراع المحتمل في اسيا الوسطى. وكالة القاهرة الإخبارية. متاح على الرابط: https://alqaheranews.net (تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١٦/١) .

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Abahji, Nora. 2022. Energy Strategies in Russian-European Relations. Journal of Political Studies. Issue 27, March. Ankara: Egyptian Institute for Studies.
2. Abbasi, Adel. 2016. Abdelhak Benjedid. The Russian Federation's Strategy for Regaining Control over Independent Islamic Republics Since the Beginning of the Third Millennium. PhD Thesis. Faculty of Law and Political Science, University of Algiers.
3. Abu Sakin, Hanan. 2014. Between Conflict and Cooperation: International Rivalry in Central Asia. Arab Center for Research and Policy Studies. Al-Bawabh News Website. June. Available at: https://acrs.albawabhnews.com (visited 1/12/2024)
4. Al-Abdullah, Omar. 2014. The European Union and Central Asia: Issues of Cooperation and Strategic Partnership. Tishreen University Journal for Scientific Research and Studies. Volume (36), Issue (2), April. University of Latakia, Syria.
5. Al-Adhayleh, Abdullah Falah Awda. 2011. International Competition in Central Asia. Master's Thesis (Unpublished). College of Arts and Humanities, Middle East University, Amman.
6. Ali, Amna Mohammed. 2013. The European Union's Eastward Expansion and the Russian Position. Center for Strategic and International Studies. University of Baghdad. Baghdad. June.
7. Al-Rais, Maan Abdel Aziz. 2014. The European Union and International Interaction in the New International Order. Master's Thesis (Unpublished). Middle East University, Faculty of Political Science.
8. Al-Sheikh, Rashad Farouk. 2021. Central Asian Countries and Their Geopolitical and Strategic Importance. Al-Watan Newspaper. Available at: https://alwatannews.net (visited January 16, 2025)

9. Amnesty International. 2024. Human Rights in Europe and Central Asia. Amnesty International website. Available at: https://www.amnesty.org (visited January 21, 2025) (November 23, 2024)
10. Beros, Sebastian. 2015. European Strategy in Central Asia: Regional Balance and Energy. Qatar: Al Jazeera Center for Studies. September. Available at: https://studies.aljazeera.net (visited 1/3/2025)
11. Borchardt , Klaus-Dieter. 2010.The ABC of European Union law. Publications office of the European Union. Luxembourg.
12. Fawn, Rick. 2022. Karolina Kluczewska. EU - Central Asian Interactions: Perceptions interests and Practices. Routledge Taylor and Francis group. Vol.(41). NO(4). England.
13. Future Center for Advanced Research and Studies. 2003. The Future of International Competition in Central Asia in Light of Washington's Moves. Available at: https://futureuae.com (visited January 11, 2025)
14. Future Center for Advanced Research and Studies. 2024. What is the Secret of Central Asia's Strategic and Economic Importance? March. Available at: https://Futureuae.com (visited January 21, 2025)
15. Georgi, Volchin. 2010. What Makes the EU's Voice Absent in Central Asia? Central Asia Website. Available at: https://www.asiaalusta.com (visited 12/7/2024)
16. Gharbi, Ruqayya. 2012. The European Union's Foreign Policy after the Cold War. Master's Thesis (Unpublished). University of Mohamed Khider Biskra - Faculty of Law and Political Science, Algeria. p. 130.
17. Heathershaw ,John. 2004. Samall Arms Control in Central Asia. Security and Peacebuilding. Programme. London- United Kingdom.
18. International Association of Political Experts and Analysts. 2024. How the European Union is Strengthening its Influence in Central Asia. Interregional for Strategic Analyses. Available at: https://opa_inter.com (visited 1/16/2025).
19. Keller, Terry and Jalili, Mohammad Reza. 2001. The Geopolitics of Central Asia, translated by Dr. Ali Muqalled. First edition. Beirut, Lebanon: Dar Al-Istiqlal Publications.
20. Khilaf, Hani and Nafie, Ahmed. 1997. We and Europe: Present Concerns and Future Prospects. International Politics Magazine. Issue (112). December. Al-Ahram Center for International Studies. Cairo, Egypt. p. 37.
21. Khitakhunov ,Azimzhan. 2023 . New Phase of the European Union-Central Asia Cooperation: Temporary or strategic rapprochement?. Eurasian Research Journal ERJ. Vo (5). No(1). Winter. International Turkish-Kazakh University. Almaty-Kazakhstan.
22. Melvin ,Neil J. 2007.The European Union's Strategic vole in Central Asia. Centre for European Policy Studies. No (128). Brussel.
23. Melvin, Neil .٢٠١٣ .Engaging Central Asia: The EU's New Strategy at the Heart of Eurasia. Available at the link: https://www.ceps.eu/book (Visit Date 1/3/2025).
24. Moser, Caroline. 2024. The Impact of the War in Ukraine on the EU's Common Security and Defence Policy. Max Planck Institute for Foreign Affairs. New York.
25. Noah, Diaa. Motives for Influence. 2023.. What are the features of the potential conflict in Central Asia? Cairo News Agency. Available at: https://alqaheranews.net (visited January 16, 2025).
26. Obeid, Ansaf Talib Muhammad. 2024. Security Challenges in Central Asia and Their Impact on Russian Policy in the Region. Journal of International Studies. Issue (99), October. Center for International, Strategic, and International Studies. University of Baghdad. Baghdad.

27. Peyrouse ,Sebastien. 2012. Jos Boonstra. Marlene Laruelle. Security and Development Approaches to Central Asia The EU Compared to china and Russia. EUCAM working Apaper.
28. Pomfret, Richard. 2022. The European Union and Central Asia: Economic development and trade. Australian and New Zealand Journal of European Studies. Vol (14). No(2). University of Adelaide. Australia.
29. Qandil, Ghadi. 2024. Will Europe Succeed in Displacing Russia from Central Asia? Center for Arab Eurasian Studies. May. Available at: https://eurasiaar.org (visited January 18, 2025)
30. Ramli, Fahim, and Bounab, Khawla. 2018. The European Union and the Problem of Energy Security. Maalem Journal for Legal and Political Studies, Issue 3. University of Batna, Faculty of Law and Political Science, Algeria.
31. Rashed, Basem. 2024. Securing Strategic Interests; Transformations and Dimensions of German Foreign Policy Towards the Central Asian Republics. Special Studies Series. Issue (31). Abu Dhabi, United Arab Emirates: Future for Advanced Research and Studies. p. 5.
32. Rittman, Andrew. 2009.EU Gas needs count closer to Kazakhstan than Brussels. Available at the link: https://www.wenberg.newsvine.com (Visit Date 24/12/2024).
33. Roy, Olivier. 1997. New Central Asia or The Manufacture of Nation states. Paris.
34. Samir, Hind. 2024. Strategic Opportunities for Western Powers in Central Asia. Future Center for Advanced Research and Studies. Available at: https://www.futureuae.co (accessed March 3, 2025)
35. Tawfiq, Ghufran Abdul Karim. 2023. The Ukrainian Crisis and Its Implications for Russian-European Energy Security. Journal of the College of Law and Political Science. Volume (9) - Issue (20). University of Iraq. Baghdad.
36. The European Union and Central Asia. 2009. The New Partnership in action. General Secretariat of the Council. Luxembourg.
37. Toqayev, Qasim Jomart. 2007. Diplomacy of the Republic of Kazakhstan. Translated by: Kairat Lama Sharif. Cairo.
38. Yunusov, Khaydarali . ٢٠١٨ .The European Union's new Central Asia Strategy: Time for Historical overview Reflection and Agenda Setting for the Future. Bolgesel Arastirmalar Dergisi.Voh (2).No (2). Aralik. Uzbekistan.
39. Zeren, Langjia. 2021. Eu and Japan in Central Asia. Chinese Academy of Social Sciences. China. Desember.